

## من وزير الاقتصاد والمالية إلى

**الموضوع:** حول ضبط قاعدة احتساب الضريبة الدنيا بالنسبة لشركات الإيجار المالي  
**المرجع:** مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 08 سبتمبر 2014

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركات الإيجار المالي تسجل الأصول المستغلة في إطار عقود الإيجار المالي ضمن الديون وتسجل الفوائد ضمن المداخيل. كما بيّنتم أنّه يتم ضبط قاعدة الأداء على القيمة المضافة على أساس ثمن تكلفة الشراء ومبلغ الفوائد. وطلبتم على هذا الأساس معرفة رقم المعاملات الذي تحتسب على أساسه الضريبة الدنيا.

جواباً، يشرفني إعلامكم بأنه وفقاً لأحكام الفصل 49 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات تحتسب الضريبة الدنيا على أساس 0.2% من رقم المعاملات المحلي الخام مع حد أدنى يساوي 500 دينار.

هذا، ويتكون رقم المعاملات الذي يكون أساس احتساب الضريبة الدنيا بالنسبة لمؤسسات الإيجار المالي والمتعلق بالعقود المبرمة ابتداء من غرة جانفي 2008 من مبلغ الفوائد يضاف إليه الأداء على القيمة المضافة.

وتقبّلوا، سيّدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام  
عن وزير الاقتصاد والمالية  
وبتفويض منه  
المدير العام للدراسات  
والتشريع الجبتي  
الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي